الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

الجلسة العامة **٦٧**

الثلاثاء، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غاسبر مارتينس (أنغولا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال

وثائق تفويض الممثلين في الدورة الستين للجمعية العامة

تقرير لجنة وثائق التفويض (A/60/595)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية تقرير لجنة وثائق التفويض، الوثيقة A/60/595، التي تتضمن مشروع قرار أوصت به اللجنة في الفقرة ١٢ من تقريرها. وينص مشروع القرار على ما يلي:

”إن الجمعية العامة،

”وقد نظرت في تقرير لجنة وثائق التفويض والتوصية الواردة فيه،

”توافق على تقرير لجنة وثائق التفويض“.

أعطي الكلمة الآن لرئيس لجنة وثائق التفويض، معالي السيد ريكاردو ألبرتو أرياس ممثل بنما.

السيد أرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أبلغ الجمعية بأنه، إضافة إلى الدول الأعضاء التي ترد أسماؤها في الفقرة ١ من تقرير لجنة وثائق التفويض للدورة العادية الستين للجمعية العامة، قدمت أنغولا، وجورجيا، والسنغال، وطاجيكستان وثائق تفويض رسمية بالشكل الذي تقتضيه المادة ٢٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

وعلى نحو مماثل، فإن أفغانستان، وبليز، وبوركينا فاسو، وجزر القمر، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسيراليون، والعراق، وغابون، والكونغو، بالإضافة إلى الدول الأعضاء التي ترد أسماؤها في الفقرة ٢ من تقرير لجنة وثائق التفويض، قدمت إلى الأمين العام معلومات تتعلق بتعيين ممثليها باتصال بواسطة الفاكس من رئيس الدولة أو الحكومة أو من وزير الخارجية أو عن طريق رسالة أو مذكرة شفوية من البعثة الدائمة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار الذي أوصت به لجنة وثائق التفويض في الفقرة ١٢ من تقريرها.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار ذاك. اعتمدت لجنة وثائق التفويض مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٠/١٨١).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم تعليلا للموقف، أود أن أذكِّر الوفود بأن هذه التعليلات تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد باقربور أردكاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): لقد انضم وفدي إلى توافق الآراء على القرار الذي اتخذ من فوره. ولكنني أود أن أعرب عن تحفظات وفدي بشأن أجزاء التقرير الوارد في الوثيقة A/60/595 التي قد تفسر بوصفها اعترافا بالنظام الإسرائيلي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا للمتكلم الوحيد تعليلا للموقف.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٣ من جدول الأعمال.

البند ١١ من جدول الأعمال

دور الماس في تأجيج الصراع

(أ) **رسالة من الاتحاد الروسي يحيل بها تقرير نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ (A/60/589)**

(ب) **مشروع القرار (A/60/L.42)**

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي لكي يتولى عرض مشروع القرار A/60/L.42.

السيد دنيسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يشرفني، باسم الاتحاد الروسي، الذي رأس هذا العام عملية كيمبرلي، وأيضا بالنيابة عن عدد من المقدمين الآخرين لمشروع القرار، أن أتولى عرض مشروع القرار A/60/L.42، المعنون ''دور الماس في تأجيج الصراع: قطع الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والصراعات المسلحة كمساهمة في منع وقوع الصراعات وتسويتها''.

والاتحاد الروسي، تمشيا مع مهامه كرئيس لعملية كيمبرلي، سعى جاهدا إلى تعزيز الأساس البناء لعملية كيمبرلي وإلى تعزيز تطورها المنتظم والمستمر في ضوء التحديات والظروف الجديدة.

وحتى الآن، أحرزت عملية كيمبرلي تقدما كبيرا نحو بلوغ أهدافها الأساسية، وتم تعزيز سلطتها بقدر كبير. وبفضل تنفيذ النظام الدولي لعملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، أقيمت موانع قوية لإحباط المحاولات الرامية إلى إدخال ماس الصراعات في التجارة العالمية القانونية وإلى استخدام الدخل الناشئ في تمويل الأنشطة الإرهابية.

ويتمثل أحد الإنجازات الرئيسية هنا في نظام استعراض الأقران لتنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. ففي عام ٢٠٠٥، تم القيام بـ ١١ زيارة استعراض طوعية. وأوفدت بعثة خبراء إلى لبنان، وبعثة خاصة إلى ليبريا. واتُّخذ المزيد من الخطوات الهامة لتقييد استخدام الماس لغسل الأموال الناشئة من الأنشطة الإجرامية وفي النقل غير القانوني عبر الحدود لمبالغ كبيرة من المال. وأحرز تقدم كبير في تعزيز موثوقية الإحصاءات المستخدمة

في إطار عملية كيمبرلي. وأصبح نظام جمع البيانات الإحصائية عاملا حقيقيا في مراقبة التجارة في الماس الخام.

ويزداد بشكل تدريجي عدد المشاركين في عملية كيمبرلي. ومما أسعدنا هذا العام أن رحبنا بانضمام مشارك جديد في العملية، هو إندونيسيا، وأن نرحب أيضا بإعادة انضمام لبنان إلى العملية.

ويبرز مشروع القرار المعروض علينا اليوم التقدم الكبير والزخم الذي تحقق في إطار عملية كيمبرلي خلال عام ٢٠٠٥. وتهدف العناصر الرئيسية لمشروع القرار إلى زيادة تعزيز فعالية تنفيذ ولاية العملية.

وأود، سيدي، أن أعرب، باسم الاتحاد الروسي، عن امتناننا الصادق لجميع المشاركين في العملية على ما أظهروه من روح التعاون خلال مختلف المناسبات التي عقدت في إطار عملية كيمبرلي في عام ٢٠٠٥ وأود أن أشكر جميع الوفود التي أبدت اهتماما بمشروع القرار هذا والوفود التي شاركت بشكل بنّاء في المشاورات الرامية إلى الاتفاق بشأن النص.

ومنذ نشر مشروع القرار، انضمت البلدان الـ ٢٤ التالية إلى مقدميه: إستونيا، إسرائيل، إندونيسيا، أنغولا، أوكرانيا، أيرلندا، بولندا، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، سلوفاكيا، سلوفينيا، غينيا، فنلندا، قبرص، لاتفيا، ليبريا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

ونأمل أن يعتمد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

السيد أوتلولي (بتسوانا) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أرحب بتقرير رئيس نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ الوارد في الوثيقة A/60/589، والمقدم عملا بقرار الجمعية العامة ١٤٤/٥٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ونشيد بالاتحاد الروسي على هذا التقرير الممتاز، والشامل والمفيد على السواء. ونشعر بالامتنان للاتحاد الروسي على مواصلة توفير قيادة سليمة لعملية كيمبرلي. ومثل الاختتام الناجح للجلسة العامة لعملية كيمبرلي المعقودة في موسكو، في الفترة ما بين ١٥ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، دليلا واضحا على هذه القيادة النموذجية.

وإذ نستعرض التطورات التي حصلت منذ العام الماضي، من المناسب أن يحتفي المجتمع الدولي بعمل عملية كيمبرلي. ومن المستحسن والمناسب القيام بذلك، لأن عملية كيمبرلي تمثل وحدة الأمم المتحدة وتصميمها الثابت على العمل بشكل حاسم لإنقاذ الحياة بإنهاء ويلات الحرب. وهي دليل على أهمية تعددية الأطراف، ودليل على أهمية قوة الجمع بين الوحدة والهدف والعمل. ومن الواضح أنه يمكننا معا إنهاء الصراعات، وقبل كل شيء، إرساء قاعدة ثابتة لتحقيق السلام والرخاء العالميين.

ويشكل الماس موردا قيما. وقدم هذا المورد الطبيعي إسهاما كبيرا في التنمية الاقتصادية وحقق السعادة للعديد من الأشخاص. ونحن في بوتسوانا، أوضحنا وما زلنا نوضح مدى أهمية الإيرادات العائدة من الإدارة الحسنة للماس النظيف لبناء البنية التحتية، ولتعليم شعبنا ولتحسين صحة المواطنين. وبالتالي، نحن ملتزمون التزاما كاملا بالهدفين التوأمين المتمثلين في قطع الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والصراعات المسلحة وفي المحافظة على إسهام الماس المشروع في تحقيق الرخاء والتنمية.

ويبين التقرير المعروض علينا أن البلدان المشاركة في عملية كيمبرلي أحرزت تقدما كبيرا وهاما نحو بلوغ أهداف العملية والتزاماتها. وهي بذلك تسهم بدرجة كبيرة في تحقيق الهدف النهائي والسامي المتمثل في القضاء على التجارة في الماس غير المشروع وحماية التجارة الشرعية. ويتمثل التحدي

الذي نواجهه جميعا في تعزيز مصداقية نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ والمحافظة على هذا النظام.

ولا شك أن نجاح عملية كيمبرلي يتوقف على الامتثال الكامل لمتطلبات العملية وتعهداتها والتمسك الصارم بهذه المتطلبات والتعهدات. وقد قطعنا شوطا طويلا، واستثمرنا بشكل جماعي استثمارا هائلا في نظام إصدار شهادات المنشأ. وننوه بالتقدم المحرز حتى الآن بينما تشارك المزيد من البلدان في عمل عملية كيمبرلي ونقدر هذا التقدم. وبالتالي نرحب ترحيبا حارا بانضمام إندونيسيا إلى العملية وإعادة المشاركة الكاملة للبنان. ونتطلع إلى العمل مع كلا البلدين في تعزيز عمل عملية كيمبرلي في الأعوام المقبلة. ويشكل تحقيق أوسع مشاركة ممكنه تطورا طيبا ينبغي أن يحدث تأثيرا مفيدا من حيث زيادة التعاون وتوسيع المشاركة في المهمة السامية المتمثلة في منع دخول ماس تمويل الصراعات إلى التجارة غير المشروعة في الماس الخام.

ونشعر بالسرور اليوم لأن الدول الأعضاء في عملية كيمبرلي تتألف من طائفة واسعة من منتجي الماس ومصدريه ومستورديه. ويعكس تنوع عضويتنا مصلحتنا المتبادلة وأهدافنا المشتركة على السواء. وبالتالي لا بد أن نواصل العمل معا بغية تحسين إبلاغنا. وتوفير المعلومات الإحصائية الموثوقة أحد العناصر الأساسية لعملية كيمبرلي. وفي هذا الصدد، يشكل الإبلاغ – الإبلاغ الحسن التوقيت – أمرا حاسما للمحافظة على مصداقية العملية.

وأؤكد من جديد على استعداد بوتسوانا لرئاسة عملية كيمبرلي خلال عام ٢٠٠٦. ونحن بوصفنا أحد منظمي العملية وبلدا منتجا للماس، لدينا مصلحة كبيرة في نجاح نظام إصدار شهادات المنشأ. ونولي أهمية قصوى لعمل عملية كيمبرلي، وفي هذا الصدد نعمل بشأن إنشاء عدد من الهياكل الرامية إلى إجراء استعراض مستمر لعملياتها بغية جعل العملية أكثر فعالية وكفاءة في الاضطلاع بولايتها، فضلا عن جعلها أكثر استجابة للتحديات الجديدة.

واستقبلت بوتسوانا بالفعل بعثة لاستعراض الأقران، وفقا لمتطلبات عملية كيمبرلي، وشاركنا في بعثات استعراض الأقران التي أوفدت إلى عدد من البلدان. ووفرت لنا مشاركتنا في بعثات استعراض الأقران تبادل آراء قيم ونظرة معمقة في مدى تمكن عملية كيمبرلي من مواصلة تحسين قدراتنا الجماعية على رصد الامتثال والاستجابة بطريقة حسنة التوقيت للتهديدات الجديدة.

ومما شجعنا توفر الإرادة السياسية للبلدان المشاركة واستعدادها للعمل معا على إيجاد حلول للتحديات المشتركة. ونقدر تقديرا عميقا الدعم القوي الذي يقدمه المجتمع الدولي واهتمامه المستمر بتنفيذ عملية كيمبرلي. وهذا ما يجب أن يكون، لأنه يهدف إلى تحقيق المصلحة المشتركة. ولهذا السبب، ولأسباب عديدة أخرى، تتطلع بوتسوانا إلى القيادة المشتركة لعملية كيمبرلي، مع تولي الاتحاد الأوروبي منصب نائب الرئيس.

وكما يبين مشروع القرار A/60/L.42، هناك تحديات لا بد أن نتغلب عليها. وسنواصل التعويل على الدعم المستمر والمؤكد الذي يقدمه المجتمع الدولي في الأشهر المقبلة. ونشعر بالتفاؤل حيال المستقبل، لأننا مقتنعون بأنه في أي حالة توجد فيها تحديات، توجد فرص أيضا. وفي هذا الصدد، يشجعنا الجو العام من حسن النية والالتزام بالعمل معا لتحقيق الفائدة المشتركة.

وأود أن أختتم بياني بالقول إننا خلال رئاستنا، سنعمل بشكل وثيق مع جميع البلدان المشاركة لضمان أن نتمكن معا من العمل بكد واجتهاد. ونتوقع أن تمكننا جهودنا المشتركة ووحدة هدفنا من إضفاء وجه آخر على عملية كيمبرلي لضمان أن يظل الماس الشرعي، الذي يدخل

السرور على العديد من الناس، يتلألأ وأن يتمكن الذين يشترون تلك المنتجات الجميلة من التحلي والتمتع بها بطمأنينة.

السيدة هولان (كندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة اليوم بالنيابة عن أستراليا ونيوزيلندا وكندا.

سيدي الرئيس، أود أن أبدأ بياني بتهنئة الاتحاد الروسي على ولايته الناجحة بوصفه رئيس عملية كيمبرلي في عام ٢٠٠٥. ويشهد التقرير ومشروع القرار اللذان نعتمدهما اليوم على القيادة القوية للرئاسة الروسية خلال العام الماضي.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أرحب ببوتسوانا بوصفها الرئيس المقبل لعملية كيمبرلي لعام ٢٠٠٦، وبالاتحاد الأوروبي بوصفه نائب الرئيس. ونتطلع إلى العمل مع وفديهما للنهوض بتنفيذ وإنفاذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ.

وتبقى كندا وأستراليا ونيوزيلندا مؤيدة تأييدا كاملا لعملية كيمبرلي، التي تعزز الأمن البشري بمنع ماس تمويل الصراعات من التغلغل إلى السوق الشرعي للماس.

ونظام إصدار شهادات المنشأ نظام ناجح. وهو في الواقع، في عمره القصير قد أحدث بالفعل تأثيرا كبيرا على التجارة العالمية للماس. وتم هذا جزئيا بفضل النطاق الشامل للنظام، الذي يشمل منتجي الماس الخام والشركات التي تمثل ٩٩,٨ في المائة من الإنتاج العالمي الإجمالي. وكما يورد التقرير المعروض علينا، تم إنتاج ١٦٠ مليون قيراط من الماس الخام تقريبا في عام ٢٠٠٤، وأصدرت أكثر من ٠٠٠ ٥٦ شهادة من شهادات المنشأ لعملية كيمبرلي. وبلغت القيمة الإجمالية لواردات الماس من قبل عملية كيمبرلي ٣٢ بليون دولار تقريبا في عام ٢٠٠٤، مرتفعة من ٢٢ بليون دولار قبل فترة لا تتجاوز عاما واحدا.

إن نظام إصدار شهادات المنشأ لا يمنع المجرمين والأطراف من غير الدول من إمكانية الحصول على رأس المال بسهولة فحسب، بل أدى أيضا إلى تحسين قدرات إدرار الدخل للحكومات التي تضررت في السابق من ماس الصراع، مثل أنغولا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، نظرا لأن كميات متزايدة من الماس الخام يتم تصديرها خلال الآليات الحكومية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها، زادت صادرات الماس الخام من ٣٩٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ٧٢٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٤.

وظل تأثير هذا التحول على مساعي المجتمع الدولي لمنع نشوب الصراعات وتسويتها تأثيرا مباشرا وكبيرا. وبالتوقيع على اتفاقات للسلام، أصبحت دول مثل أنغولا وسيراليون الآن في طور الانتعاش من الصراعات المسلحة التي تؤججها التجارة غير المشروعة في ماس الصراع. ونظام إصدار شهادات المنشأ يسهم أيضا في جهودنا الرامية إلى بناء السلام المستدام في هذه البلدان وبالتالي يعمل بوصفه أداة دائمة هامة لمنع نشوب الصراعات وبناء السلام.

كما أن كندا وأستراليا ونيوزيلندا تشعر بالسرور إذ تلاحظ التقدم المحرز في أماكن أخرى، بما في ذلك التطورات السياسية الهامة في ليبريا، التي شهدت انتخاب حكومة ديمقراطية في تشرين الثاني/نوفمبر. وبينما لا تزال ليبريا تخضع للجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن نتيجة لمشاركتها في تجارة ماس الصراع – مما أدى بدوره إلى تأجيج الصراعات في جميع أنحاء غرب أفريقيا في التسعينيات من القرن الماضي – نلاحظ أن ليبريا حاليا بصدد تنفيذ نظام إصدار شهادات المنشأ. ونحن ملتزمون بالعمل مع ليبريا في هذه الجهود.

ونشعر بالسرور أيضا إذ نلاحظ الروح البناءة التي ما زالت تواصل بها جميع الحكومات والصناعات وشركاء المجتمع المدني الذين يشاركون في عملية كيمبرلي ضمان التنفيذ الفعال لالتزامات كيمبرلي وإنفاذها.

وفي ذلك الصدد، تشعر كندا وأستراليا ونيوزيلندا بالامتنان بوجه خاص للاتحاد الأوروبي على قيادته لآلية استعراض الأقران لعملية كيمبرلي، التي جعلت كيمبرلي المعيار الذهبي للتعاون الشامل للقطاعات.

إن عملية كيمبرلي تدخل الآن مرحلة حرجة إذ يعكف الأعضاء على إجراء الاستعراض الشامل الأول الذي يجرى كل ثلاثة أعوام، على النحو المتوخى في الوثائق التأسيسية. وفي الجلسة العامة التي عقدت في موسكو الشهر الماضي، اعتمد المشاركون مرجعيات الاستعراض، الذي يتوخى مشاركة الحكومات والصناعة والمجتمع المدني والأمم المتحدة والأطراف المهتمة الأخرى. وترحب كندا وأستراليا ونيوزيلندا بذلك النهج وتناشد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة التعاون مع ممثلي علمية كيمبرلي بينما يتقدم إجراء الاستعراض.

ولئن كانت عملية كيمبرلي قد أحرزت تقدما جديرا بالإشادة به، فإننا ما زلنا نواجه تحديات الإنتاج غير المشروع للماس في المناطق الواقعة تحت سيطرة المتمردين مثل شمال كوت ديفوار. ووفقا للتقرير الأخير لفريق الخبراء المقدم إلى مجلس الأمن (S/2005/699، الضميمة)، تستفيد جماعة القوات الجديدة المتمردة من الإنتاج غير المشروع للماس، الذي يدر ملايين الدولارات لأنشطتها. ونشعر بقلق شديد حيال ذلك النشاط غير القانوني وما ينطوي عليه من آثار مزعزعة للاستقرار يمكن أن تحدثها تلك الموارد غير المشروعة ليس على كوت ديفوار فحسب، بل أيضا على المنطقة بأسرها.

وبغية وقف التدفق غير المشروع للموارد إلى المتمردين، هناك حاجة ماسة إلى تقييم حجم إنتاج كوت ديفوار من الماس. ومما له نفس القدر من الأهمية ضرورة إجراء تقييم لحجم الصادرات من كوت ديفوار وتحديد الأماكن التي يمكن أن يدخل منها الماس غير المشروع إلى السوق الشرعي. ونناشد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مساعدة عملية كيمبرلي على إجراء ذلك التقييم ونناشد الشركاء الإقليميين التعاون مع عملية كيمبرلي بغية مكافحة تدفق الماس غير المشروع الذي ينشأ في ذلك البلد.

وتقدم عملية كيمبرلي إسهاما رئيسيا في قطع الصلة بين الموارد الطبيعية والصراعات المسلحة وتقف دليلا على العمل الذي يمكن إنجازه من خلال الشراكة الأمينة بين الحكومات والأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وهذه العملية أداة أساسية، وستظل أداة أساسية، لجهودنا الجماعية لمنع وقوع الصراعات، ونتطلع إلى تعميق تنفيذها وتعزيز انفاذها في الأشهر المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا للقرار ٣٢٠٨ (د-٢٩)، المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤، أعطي الكلمة الآن لمراقب الجماعة الأوروبية.

السيدة يول – يورغنسن (الجماعة الأوروبية) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان أيضا البلدان المنضمان إلى الاتحاد بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحان تركيا وكرواتيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة، البوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود، وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، أيسلندا، فضلا عن أوكرانيا.

تمثل المناقشة السنوية للجمعية العامة بشأن دور الماس في تأجيج الصراع فرصة هامة لنا كي نجري تقييما للتقدم

الذي أحرزه المجتمع الدولي، من خلال نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، في مكافحة بلوى ماس الصراعات. وقبل عام واحد، حينما نظرت الجمعية آخر مرة في المسألة، كان الشعور السائد شعورا بالارتياح حيال الإنجازات المتميزة لعملية كيمبرلي، التي تطورت في وقت وجيز إلى أداة واعدة بشكل فريد وفعالة بشكل متزايد لمنع وقوع الصراعات.

والآن، بعد عام واحد وبعد مرور ثلاثة أعوام تقريبا على وجود نظام إصدار شهادات المنشأ، خطت عملية كيمبرلي خطوات إضافية هامة وفقا للأهداف التي حددتها الجمعية. وأحرز المشاركون تقدما كبيرا في تنفيذ نظام إصدار شهادات المنشأ. وتشهد الزيادة الكبيرة في الصادرات الرسمية الموثقة بشهادة منشأ من البلدان المتضررة في السابق من ماس الصراع، مثل سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، على التأثير الهام والإيجابي الذي أحدثته عملية كيمبرلي على التجارة العالمية للماس. وعمليا تجرى الآن جميع تجارة العالم في الماس الخام في إطار نظام عملية كيمبرلي. ويعني ذلك أن عملية كيمبرلي تفي بهدف الشمولية الذي حددته الجمعية العامة في قراراتها السابقة.

وعلاوة على ذلك، تم إحراز تقدم ملموس في المراقبة الفعالة لتنفيذ النظام. ويسرنا أن نلاحظ أن جميع المشاركين فعليا طلبوا الآن زيارات الاستعراض التي تقوم بها عملية كيمبرلي وأن ٢٥ من تلك الزيارات جرت بالفعل، بمشاركة الحكومات وصناعة الماس والمجتمع المدني. وفضلا عن ذلك، أحرزت الجلسة العامة الأخيرة التي عقدت في موسكو تقدما جيدا في توطيد نظام الإبلاغ الإحصائي لنظام إصدار شهادات المنشأ، وهو أمر حاسم لكشف أي تدفقات كبيرة للماس غير المشروع إلى التجارة الشرعية. وبدأت العملية التصدي لتحديات التنفيذ المعينة التي تواجه منتجي الماس الغريني. وفي ذلك السياق، سررنا على نحو خاص إذ شهدنا الولايات المتحدة تتطوع للتنسيق والمضي قدما بالعمل في إطار العملية بشأن تقديم المساعدة التقنية.

وفي الوقت نفسه، تعين على عملية كيمبرلي خلال العام الماضي أن تتصدى لتحديات هامة ينبغي أن تجعلنا نشعر بالقلق حيال أي إحساس بالرضا عن الذات تؤكد ضرورة الدعم القوي والمستمر الذي تقدمه الأمم المتحدة.

ويتصدر تلك التحديات الإنتاج المستمر للماس غير المشروع في الأراضي الشمالية لكوت ديفوار الواقعة تحت سيطرة المتمردين. وخلال العام الماضي، دأبت عملية كيمبرلي على مراقبة الحالة، بالتعاون الوثيق مع فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار التابع للأمم المتحدة، الذي أعلن مؤخرا استنتاجاته. ومن المحتمل أن يدخل الماس الخام المستخرج من شمال كوت ديفوار التجارة غير المشروعة للماس، انتهاكا لعملية كيمبرلي و انتهاكا لحظر الصادرات الذي تفرضه سلطات كوت ديفوار أنفسها.

وتمثل الحالة في كوت ديفوار تحديا كبيرا جدا لجميع المشاركين في عملية كيمبرلي. وبالتالي شعرنا بالسرور إذ شهدنا اعتماد قرار في الجلسة العامة التي عقدت في موسكو يتضمن اتخاذ تدابير ملموسة للتصدي لتدفق الماس غير المشروع من كوت ديفوار. ويشكل تنفيذ تلك التدابير الآن، بدون شك، أولوية رئيسية لعملية كيمبرلي بأسرها ويهم جميع المشاركين في العملية. ويمثل التعاون مع الأمم المتحدة عنصرا محوريا في القرار، ويحدونا الأمل في أن تستمر خلال العام المقبل علاقة العمل الوثيقة بين عملية كيمبرلي والهيئات ذات الصلة للأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تقديره الصادق للاتحاد الروسي على قيادته المقتدرة لعملية كيمبرلي خلال العام الماضي. وقد مكن النهج المهني والمتسم بالشفافية والشامل الذي اتبعته روسيا العملية من توطيد نجاحها

والإبقاء على وحدة الهدف بين التحالف الفريد للحكومات وصناعة الماس الدولية والمنظمات غير الحكومية التي مكنت العملية من المضي قدما.

ونتطلع إلى الترحيب ببوتسوانا في رئاسة عملية كيمبرلي لعام ٢٠٠٦. وبعد الانتخاب الذي جرى مؤخرا للجماعة الأوروبية لمنصب نائب رئيس عملية كيمبرلي لعام ٢٠٠٦، فإننا نقدم دعمنا الكامل لبوتسوانا في التصدي للتحديات التي ستجابه العملية في عام ٢٠٠٦. والمضي قدما في تنفيذ التدابير المتفق عليها فيما يتعلق بكوت ديفوار يشكل بالتأكيد أحد تلك التحديات. وتتمثل المهمة الأخرى في استكمال الاستعراض الذي يجرى كل ثلاثة أعوام لعملية كيمبرلي. ولا يساور الاتحاد الأوروبي شك في الحاجة المستمرة إلى أن تصبح عملية كيمبرلي بوصفها أداة لمنع وقوع الصراع نظاما هاما في عملية الاستعراض، الذي سيوفر أيضا فرصة لإجراء تقييم شامل لعمل نظام إصدار شهادات المنشأ وفعاليته.

وأود أن أختتم بياني بدعوة الجمعية العامة إلى أن تؤكد من جديد على دعمها القوي لعملية كيمبرلي بتأييد مشروع القرار المقدم اليوم. وتبقى مسألة ماس الصراع مدرجة بقوة في جدول الأعمال على السواء، بوصفها تهديدا محتملا طويل الأجل، وكما شهدنا هذا العام، بوصفها عنصرا في حالات الأزمات مثل أزمة كوت ديفوار. وعملية كيمبرلي، بوصفها استجابة متعددة الأطراف وفعالة، بحاجة إلى الدعم المستمر والثابت من الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/60/L.42، المعنون ”دور الماس في تأجيج الصراع: قطع الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والصراعات المسلحة كمساهمة في منع وقوع الصراعات وتسويتها“.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/60/L.42؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٨٢/٦٠).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.